تذكرة

يرد سؤال على كثير ممن يقرأ كتب السنة والأثر ألا وهو:
لِمَ يُروى الضعيف في هذه المصنفات؟!

والجواب رواية الحديث الضعيف الذي فقد شرطا من شروط الصحة ولم يخرج من حيز القبول والإعتبار لها مقاصد عموما ، وكونها تروى في كتب السنة والسنن والأحكام لها مقاصد وقبل الكلام عن شيء منها ينبغي التنبه لقضية مهمة أن مدار البحث في دائرة الضعيف هي ألا يكون منكرا ولا موضوعا.

- فالمنكر خطأ والخطأ لا يتخذ شرعة للتعبد.
- والموضوع لم يقله النبي صلى الله عليه وسلم أصلا بل هو كذب عليه فلا يدخل في حد الشرع الحق الصدق.

◆ قال ابن هانئ: قيل له: فهذِه الفوائد التي فيها المناكير، ترى أن يكتب الحديث المنكر؟! .. قال: المنكر أبدًا منكر. "مسائل ابن هانئ (١٩٢٥)".

◆ ذكر المرُّوذي كما في " العلل " بروايته عن الإمام أحمد أنه ذُكر له الفوائد فقال: "الحديث عن الضعفاء قد يُحتاج إليه في وقتٍ، والمنكر أبداً منكر" ، فالمنكر ترجح أو غلب على الظن مع القرائن أنه خطأ خاصة إن وجد في بعض طرقه المتروك والمتهم بالكذب فهذه قرينة قوية على النكارة ، بخلاف الضعيف فإنه لم يترجح فيه الخطأ وقد يوجد من القرائن والشواهد ما تقوي جانب الصواب فيه كما سيأتي (بإذن الله) .. أما الموضوع ويسمى الباطل ومرات يطلق عليه المتقدمون المنكر أو لا أصل له فهذا بين أمره جلي ، ما خلا هذين النوعين تعمل فيه القرائن ومنها:

١/ إذا كان ليس فيه ما يستنكر ولا يعارض أصلا صحيحا أو قل بعبارة أخرى أنْ يَكُوْنَ الحَدِيْثُ الضَّعِيْفُ مِنَ الأحَادِيْثِ الَّتِي لَها أصْلٌ صَحِيْحٌ مِنَ القُرْآنِ، أو السُّنَّةِ، أو الإجْمَاعِ أو الآثار .. فهنا يعتبر بهذا لا أنه حجة إذا انفرد.

◆ قال الإمام أحمد (رحمه الله) في " رواية القاسم في ابن لهيعة " :
"ما كان حديثه بذلك، وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال، أنا قد أكتب حديث الرجل كأني أستدل به مع حديث غيره يشدّه، لا أنه حجة إذا انفرد".

◆ وقال حنبل: سمعت أبا عبد الله يقول: "ما حديث ابن لهيعة بحجة، إلا أني كنت كثيرًا ما أكتب حديث الرجل لأعرفه ويقوي بعضه بعضًا".

٢/ أن يكون عليه عمل من فتوى أو قضاء.

ما قاله في حديث الحائك والحجام: "إنما نضعف إسناده، لكن العمل عليه" .. واحتج بحديث حكيم بن جبير فسئل عنه فقال: "ليس هو عندي ثبتًا في الحديث" .. وقال عن حديث غيلان: "ليس بصحيح، والعمل عليه" وهو قال مهنا «سَألْتُ أحْمَدَ عَنْ حَدِيْثِ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالمٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَن النَّبِي صَلىَّ اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ: «أنَّ غَيْلَانَ أسْلَمَ وعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ» ، فَقَالَ: «لَيْسَ بِصَحِيْحٍ، والعَمَلُ عَلَيْهِ، كَانَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ يَقُولُ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ مُرْسْلاً».

٣/ أن يأتي من قول الصحابة رضي الله عنهم مايوافقه.

◆ قال الإمام الشافعي (رحمه الله): «وإنْ لم يُوجَدْ ذَلِكَ (يَعْنِي: المُرْسَلُ) نُظر إلى بَعْضِ ما يُرْوَى عن بَعْضِ أصْحَابِ رَسُولِ اللهِ قَوْلًا لَهُ،

فإنْ وُجِدَ يُوَافِقُ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ كَانَتْ في هَذِهِ دِلالَةٌ على أنَّهُ لم يَأخُذْ مُرْسَلَهُ إلَّا عَنْ أصْلٍ يَصِحُّ إنْ شَاءَ اللهُ.

وكذَلِكَ إنْ وُجِدَ عَوامٌّ مِنْ أهْلِ العِلْمِ يُفْتُونَ بمِثْلِ مَعْنَى مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ» انْتَهَى.

٤/ أن لا يكون في الباب غيره ليس مما أجمع على تركه.

- قال الإمام أحمد رحمه الله لابنه عبد الله وقد سأله عن حديث ضعيف: "ولكنك -يا بني- تعرف طريقتي في الحديث: لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه".

- وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يقول: "وربما كان الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في إسناده شيء، فنأخذ به إذا لم يجئ خلافه أثبت منه، وربما أخذنا بالحديث المرسل إذا لم يجئ خلافه".

- حكى ابن منده أنه سمع محمد بن سعد الباردي يقول: كان من مذهب النسائي يخرج عن كل من لم يجمع على تركه.

- قال ابن منده: وكذلك أبو داود يأخذ مأخذه، ويخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره؛ لأنه أقوى عنده من رأي الرجال.

- وهذا أيضاً: رأي الإمام أحمد، فإنه قال: إن ضعيف الحديث أحب إليه من رأي الرجال؛ لأنه لا يعدل إلى القياس إلا بعد عدم النص. "تدريب الراوي ١/١٨٤".

٥/ أن ينظر في أي باب ورد فباب الفضائل والتفسير والسير والمغازي لها اعتبارات عند الأئمة.

◆ أنا أَبُو طَالِبٍ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْمُؤَدِّبُ أنا عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمُقْرِئُ، نا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، نا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الطَّائيُّ، نا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الْغَزِّيُّ، نا رَوَّادٌ، قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، يَقُولُ: «خُذُوا هَذِهِ الرَّغَائِبَ وَهَذِهِ الْفَضَائِلَ مِنَ الْمَشْيَخَةِ فَأَمَّا الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ فَلَا تَأْخُذُوهُ إِلَّا عَمَّنْ يَعْرِفُ الزِّيَادَةَ فِيهِ مِنَ النَّقْصِ».

◆ أنا أَبُو طَالِبٍ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْمُؤَدِّبُ أنا عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمُقْرِئُ، نا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، نا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الطَّائيُّ، نا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الْغَزِّيُّ، نا رَوَّادٌ، قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، يَقُولُ: «خُذُوا هَذِهِ الرَّغَائِبَ وَهَذِهِ الْفَضَائِلَ مِنَ الْمَشْيَخَةِ فَأَمَّا الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ فَلَا تَأْخُذُوهُ إِلَّا عَمَّنْ يَعْرِفُ الزِّيَادَةَ فِيهِ مِنَ النَّقْصِ».

◆ أنا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ، أنا مُحَمَّدُ بْنُ نُعَيْمٍ الضَّبِّيُّ، نا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَحْبُوبيُّ بِمَرْوَ نا أَحْمَدُ بْنُ سَيَّارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قُدَامَةَ، يَقُولُ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: " تَسَاهَلُوا فِي أَخْذِ التَّفْسِيرِ عَنْ قَوْمٍ لَا يُوَثِّقُونَهُمْ فِي الْحَدِيثِ ثُمَّ ذَكَرَ لَيْثَ بْنَ أَبِي سَلْمٍ وَجُوَيْبِرَ بْنَ سَعِيدٍ وَالضَّحَّاكَ وَمُحَمَّدَ بْنَ السَّائِبِ وَقَالَ: «هَؤُلَاءِ لَا يُحْمَدُ أَمْرُهُمْ وَيُكْتَبُ التَّفْسِيرُ عَنْهُمْ».

٦/ أن يكون للحديث مخرج معتبرة وطرق مثله وأقوى منه.

◆ قَرَأْتُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْبَرْمَكِيِّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرٍ الْحَنْبَلِيِّ، قَالَ: نا أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي الْمَيْمُونِيُّ، قَالَ: " تَعَجَّبَ إِلَيَّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَعْنِي أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ مِمَّنْ يَكْتُبُ الْإِسْنَادَ وَيَدَعُ الْمُنْقَطِعَ ثُمَّ قَالَ:

وَرُبَّمَا كَانَ الْمُنْقَطِعُ أَقْوَى إِسْنَادًا وَأَكْبَرَ، قُلْتُ: بَيِّنْهُ لِي كَيْفَ؟ قَالَ: تَكْتُبُ الْإِسْنَادَ مُتَّصِلًا وَهُوَ ضَعِيفٌ وَيَكُونُ الْمُنْقَطِعُ أَقْوَى إِسْنَادًا مِنْهُ وَهُوَ يَرْفَعُهُ ثُمَّ يُسْنِدُهُ وَقَدْ كَتَبَهُ هُوَ عَلَى أَنَّهُ مُتَّصِلٌ وَهُوَ يَزْعُمُ أَنَّهُ لَا يَكْتُبُ إِلَّا مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. مَعْنَاهُ لَوْ كَتَبَ الْإِسْنَادَيْنِ جَمِيعًا عَرَفَ الْمُتَّصِلَ مِنَ الْمُنْقَطِعِ يَعْنِي ضَعْفَ ذَا وَقُوَّةَ ذَا".

- أنا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ رِزْقٍ، أنا عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ، نا حَنْبَلٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، يَقُولُ: «مَا حَدِيثُ ابْنِ لَهِيعَةَ بِحُجَّةٍ وَإِنِّي لَأَكْتُبُ كَثِيرًا مِمَّا أَكْتُبُ أَعْتَبِرُ بِهِ وَيُقَوِّي بَعْضُهُ بَعْضًا».

٧/ أن يروى الضعيف السقيم للتمييز عن غيره كمن يهتم بجمع الغرائب والتفردات مستقلة كصنيع الدارقطني في سننه والأفراد الطبراني خاصة في معجمه الأوسط.

- وقد ذكر ذلك الذهبي في " تذكرة " الحفاظ فقال في ترجمة الطبراني (وصنف المعجم الكبير، وهو المسند سوى مسند ابى هريرة فكأنه افرده في مصنف، والمعجم الاوسط في ست مجلدات كبار على معجم شيوخه يأتي فيه عن كل شيخ بما له من الغرائب والعجائب فهو نظير كتاب الافراد للدارقطني بين فيه فضيلته وسعة روايته، وكان يقول: هذا الكتاب روحي .. فانه تعب عليه وفيه كل نفيس وعزيز ومنكر.

- وفي " شرح علل الترمذي ص ٤٠٩ " فقال: " ونجد كثيراً ممن ينتسب إلى الحديث لا يعتني بالأصول الصحاح كالكتب الستة ونحوها ، ويعتني

بالأجزاء الغريبة وبمثل مسند البزار ، ومعاجم الطبراني ، أو أفراد الدار قطني ، وهي مجمع الغرائب والمناكير".

◆ قال في " الجامع " أنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرٍ الْبَرْذَعِيُّ، نا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ شَاذَانَ، أنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَحْمَدَ الْغَافِقِيُّ، بِمِصْرَ نا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، نا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، نا وَكِيعٌ، قَالَ: قَالَ الثَّوْرِيُّ: " إِنِّي لَأَكْتُبُ الْحَدِيثَ عَلَى ثَلَاثَةِ وُجُوهٍ: فَمِنْهُ مَا أَتَدَيَّنُ بِهِ، وَمِنْهُ مَا أَعْتَبِرُ بِهِ وَمِنْهُ مَا أَكْتُبُهُ لِأَعْرِفَهُ."

◆ أنا بُشْرَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرُّومِيُّ، نا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ سَلْمٍ الْخُتُلِّيُّ، نا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْأَبَّارُ، نا أَبُو هَمَّامٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا غَسَّانَ الْكُوفِيَّ، يَقُولُ: جَاءَنِي عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَكَتَبَ عَنِّي أَحَادِيثَ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَرْبٍ فَقُلْتُ: «مَا تَصْنَعُ بِكِتَابِ هَذِهِ؟» قَالَ: «نَعْرِفُهَا لَا تُقْلَبُ عَلَيْنَا».

◆ نا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْقَطَّانُ النَّيْسَابُورِيُّ، أنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الضَّبِّيُّ، أَخْبَرَنِي أَبُو عِمْرَانَ مُوسَى بْنُ سَعِيدٍ الْحَنْظَلِيُّ الْحَافِظُ بِهَمَذَانَ نا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي بِالدِّينَوَرِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ الْأَثْرَمَ، يَقُولُ: رَأَى أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ بِصَنْعَاءَ فِي زَاوِيَةٍ وَهُوَ يَكْتُبُ صَحِيفَةَ مَعْمَرٍ عَنْ أَبَانَ عَنْ أَنَسٍ فَإِذَا طَلَعَ عَلَيْهِ إِنْسَانٌ كَتَمَهُ فَقَالَ لَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: تَكْتُبُ صَحِيفَةَ مَعْمَرٍ عَنْ أَبَانَ عَنْ أَنَسٍ وَتَعْلَمُ أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ؟ فَلَوْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ: إِنَّكَ تَتَكَلَّمُ فِي أَبَانَ ثُمَّ تَكْتُبُ حَدِيثَهُ عَلَى الْوَجْهِ؟!

فَقَالَ: رَحِمَكَ اللَّهُ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَكْتُبُ هَذِهِ الصَّحِيفَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَلَى الْوَجْهِ فَأَحْفَظُهَا كُلَّهَا وَأَعْلَمُ أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ حَتَّى لَا يَجِيءَ بَعْدَهُ إِنْسَانٌ فَيُجْعَلُ بَدَلَ أَبَانَ ثَابِتًا وَيَرْوِيهَا عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فَأَقُولُ: «لَهُ كَذَبْتَ إِنمَّا هِيَ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَبَانَ لَا عَنْ ثَابِتٍ».

- أنا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، أنا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْقَطَّانُ، قَالَ: نا عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمُسْتَمْلِي، قَالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ فَارِسٍ، قَالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَ: " رَأَيْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ فِي مَجْلِسِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ وَمَعَهُ كِتَابُ زُهَيْرٍ عَنْ جَابِرٍ، وَهُوَ يَكْتُبُهُ قُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَنْتَ تَنْهانَا عَنْ جَابِرٍ وَتَكْتُبُهُ، قَالَ: نَعْرِفُهُ."

- وفي الختام ينبغي لطالب السنة النبوية أن يعلم أن كتب السنة عموما مراتب وصنوف من حيث الإستفادة وكتاب لا يغني عن غيره لكن فيه ما يكون عمدة في الباب .. فكل كتب المصنفة على الأبواب سواء جمع المقبول وغيره أو اشترط فيها الصحة لا يستغنى عنها في علوم الشريعة .. ومنها (ما كتب في الإعتقاد) صرفا فهذه يراعى فيها ما سبق ويضاف دائما أن الإعتقاد مجمع عليه في أصوله ومسائله وعلى دلائله في تثبيته فانتبه فالإجماع أكبر من الخبر المنفرد كما قال الإمام الشافعي رحمه الله .. ومنها (كتب خلصت للتفسير) فغالب ما يروى هنا صحائف ونسخ محفوظة وهي ليست على درجة واحدة قد صحح النقاد كثيرا منها وانتقدوا النزر اليسير منها ..

ومنها (كتب جمعت السنن والأحكام) فهذه يعتبر فيها أمران ما عليه العمل وتلقي بالقبول وهو صورة الإجماع.

والثاني معرفة درجة القول بتمييز طبقة القائلين الصحابة والتابعين وتابعيهم وهكذا فلا تقدم طبقة على أخرى ودائما ينظر ما هو أعلى فهم وحجة في الباب فمنهم من جمع ماثبت عملا فقط " كالموطأ " وخصه بطبقات أهل المدينة ومنهم من جمع الطبقات عموما في جميع البلدان " كمصنف ابن أبي شيبة ومصنف عبد الرزاق " ومنهم من جمع ما عليه العمل إجمالا " كجامع التر مذي وسنن أبي داود والدارمي" .. ومنهم من بوب على اختياراته واستنباطاته " كالبخاري وابن ماجه والنسائي وابن الجارود " ومنها كتب جمعت للفضائل والزهد والرقائق والأذكار والسير فهذه مضمنة فيما سبق وبعضهم أفردها فكانوا اهتمامهم بجمع أخبار ومواعظ الطبقات المفضلة كالأنبياء عليهم الصلاة والسلام ومن بعدهم فخففوا الحمل وما شددوا وتعنتوا في النقل فكان مقدا التساهل في الغالب أن لايروى المنكر والمكذوب وقد يروى المرسل والمنقطع تسمحا منهم لأن الموعظة كلام طيب يرقق القلب وينبهه حتى يذكرون دون غلبة مواعظ الرهبان وهكذا من باب الشهادة بالحق وخذ الحكمة من قلب كافر كما قال سلمان الفارسي رضي الله عنه وهذا على جهة قبول الحق لا على جهة طلب الحق منهم فانتبه.

وكتب السيرة والمغازي والتواريخ لها أصل محفوظ كالقرآن تلقيت بالمشافهة والشيوع فلا يشدد فيها ويتعنت بل ما كان له أصل محفوظ ذاع وشاع لا يرد.

- قال الخطيب في " جامعه " أنا الْحَسَنُ، أنا النَّقَّاشُ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى أَحْمَدَ بْنِ غَالِبٍ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ عَبَّادٍ، حَدَّثَهُمْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: " كَانَ أَبِي يُعَلِّمُنَا مَغَازِيَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَعُدُّهَا عَلَيْنَا، وَسَرَايَاهُ وَيَقُولُ: يَا بَنِيَّ هَذِهِ مَآثِرُ آبَائِكُمْ فَلَا تُضَيِّعُوا ذِكْرَهَا".

- وَقَالَ: قَرَأْتُ عَلَى ابْنِ غَالِبٍ أَنَّ الْقَاسِمَ حَدَّثَهُمْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ، يَقُولُ: «كُنَّا نُعَلَّمُ مَغَازِيَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَرَايَاهُ كَمَا نُعَلَّمُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ».

فالسلف لقنوا أبناءهم السيرة والمغازي فكان السمت العام للمجتمع يعرفها ويدري عنها فهي مستفيضة بين الكبير والصغير لذا قبلوا مغازي وسيرة ابن إسحاق لأنه روى أشياء الناس تعرفها لم يغرب في غالب حاله.

- جاء في " مقدمة السيرة لابن سيد الناس " ذكر ابن المدينى عن سفيان ابن عيينة انه سمع ابن شهاب يقول: لا يزال بالمدينة علم ما بقى هذا يعنى ابن اسحق وروى ابن ابى ذئب عن الزهري انه رآه مقبلا فقال لا يزال بالحجاز علم كثير ما بقى هذا الاحول بين اظهرهم.

- وقال ابن علية: سمعت شعبة يقول محمد ابن اسحق صدوق في الحديث، من رواية يونس بن بكير عن شعبة: محمد بن اسحق امير المحدثين وقيل له لم؟! قال لحفظه.
- وقال ابن ابي خيثمة حدثنا ابن المنذر عن ابن عيينة انه قال ما يقول اصحابك في محمد بن اسحق قال قلت يقولون انه كذاب قال لا تقل ذلك قال ابن المدينى سمعت سفيان بن عيينة سئل عن محمد بن اسحق فقيل له ولم يرو اهل المدينة عنه قال جالسته منذ بضع وسبعين سنة وما يتهمه احد من اهل المدينة ولا يقولون فيه شيئا.
- وسئل أبو زرعة عنه فقال من تكلم في محمد بن اسحق هو صدوق.
- وقال أبو حاتم يكتب حديثه وقال ابن المدينى مدار حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم على ستة فذكرهم ثم قال وصار علم الستة عند اثنى عشر احدهم ابن اسحق.
- وسئل ابن شهاب عن المغازى فقال هذا اعلم الناس بها يعنى ابن اسحق.
- وقال الشافعي من اراد ان يتبحر في المغازى فهو عيال على ابن اسحق، وقال احمد بن زهير سألت يحيى بن معين عنه فقال قال عاصم بن عمر ابن قتادة لا يزال في الناس علم ما عاش محمد بن اسحق، وقال ابن ابي خيثمة حدثنا هرون بن معروف قال سمعت ابا معاوية يقول كان ابن اسحق من احفظ الناس فكان إذا كان عند الرجل خمسة احاديث

أو اكثر جاء فاستودعها محمد بن اسحق فقال احفظها علي فان نسيتها كنت قد حفظتها على.

- وروى الخطيب باسناد له إلى ابن نفيل ثنا عبدالله بن فائد قال كنا إذا جلسنا إلى محمد بن اسحق فأخذ في فن من العلم قضى مجلسه في ذلك الفن.

- وقال أبو زرعة عبدالرحمن بن عمر والنصرى: محمد بن اسحق قد اجمع الكبراء من اهل العلم على الاخذ عنه منهم سفيان وشعبة وابن عيينة والحمادان وابن المبارك وابراهيم بن سعد وروى عنه من الاكابر يزيد بن ابى حبيب) انتهى.

بل الأمر المشتهر في المغازي ومنها حروب الردة أقوى حجية من خبر منفرد لما فيها من شيوع وذيوع.

- قال الإمام الشافعي (رحمه الله) كما في " الأم " : (وقد قيل: تذبح خيلهم وتعقر، ويحتج بأن جعفرا عقر عند الحرب، ولا أعلم ما روي عن جعفر من ذلك ثابتا لهم موجودا عند عامة أهل المغازي، ولا ثابتا بالإسناد المعروف الموتصل).

- وقال أيضا: (فإن قال قائل: فقد روي أن جعفر بن أبي طالب عقر عند الحرب؟ فلا أحفظ ذلك من وجه يثبت على الانفراد، ولا أعلمه مشهورا عند عوام أهل العلم بالمغازي).

◆ قال الخطيب " في جامعه " : أنا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْقَطَّانُ، أنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ دُرُسْتَوَيْهِ، نا يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ، نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُطَرِّفٌ، وَمَعْنٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الضَّحَّاكِ، قَالُوا: " كَانَ مَالِكٌ إِذَا سُئِلَ عَنِ الْمَغَازِي، قَالَ: عَلَيْكَ بِمَغَازِي الرَّجُلِ الصَّالِحِ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ فَإِنَّهُ أَصَحُّ الْمَغَازِي".

فهنا الإمام مالك رحمه الله ينبه لقضية مهمة وهي مغازي موسى بن عقبة رحمه الله ويصفها بالصحة وعند التأمل فيها غالبها عن الزهري مرسلة لماذا؟!

لأن الإمام مالك رحمه الله نظر فيها واعتبرها وسبرها في ميزان ما يستفاض لا النظر الإسنادي المجرد فتضعف أخبار السير والمغازي ، فقد مر ابن عمر على الشعبي وهو يحدث بالمغازي فقال: " لقد شهدت القوم فلهو أحفظ لها وأعلم بها !".

◆ وفي رواية عن نافع: " سمع ابن عمر الشعبي وهو يحدث بالمغازي، فقال لكأن هذا الفتى شهد معنا!) ، وفي لفظ (عن عبد الملك بن عمير قال مر ابن عمر بالشعبي وهو يقرأ المغازي قال فقال ابن عمر كأنه كان شاهدا معنا ".

وقد أخذ الشعبي العلم عن الصحابة (وسمع من ثمانية وأربعين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .. ومرسل الشعبي صحيح، لا يكاد يرسل إلا صحيحا).

فهذا وغيره ينبغي تفهمه حتى لايتهجم على كتب الإسلام والسنة وهاك في الأخير هذه الوصية النافعة.

- قال القاسم بن بندار الهمداني يقول سمعت أبا حاتم الرازي يقول لم يكن في أمة من الأمم مذ خلق الله آدم أمة يحفظون آثار نبيهم غير هذه الأمة فقال رجل يا أبا حاتم أهل الحديث ربما رووا حديثا لا أصل له ولا يحفظون فقال علماؤهم يعرفون الصحيح من السقيم فروايتهم الحديث الواهي للمعرفة ليتبين لمن بعدهم أنهم ميزوا الآثار وحفظوها ثم قال رحم الله أبا زرعة كان والله مجدا (١) مجتهدا في حفظ آثار رسول الله (صلى الله عليه وسلم). "رواه في تاريخ دمشق".

والحمد لله رب العالمين

كَتَبَها:

أبو زيد الكِنديُّ